الشعور بالتزام معنوي عندما وافقوا ، لا على تقديم التعويضات للافراد الذين تضرروا فحسب ، بل على دفعها لليهود جماعيا ، تبقى فكرة وهمية. فبادىء ذي بدء ، لم تطبق المانيا الغربية المعاملة نفسها على الشعوب التي كانت ، على وجه التقريب ، في حالة مماثلة لحالة يهود العالم ، فحكومة المانيا الغربية لم تعرض شيئا على الغجر كشعب ، رغم كون الغجر تعرضوا هم ايضا لمجزرة بموجب القوانين العنصرية للاشتراكيين الوطنيين . فقد تم قتل ثلث السكان الغجر الناطقين بالالمانية فضلا عن العديد من الغجر الاخريين . وتصل تقديرات مجموع الموتى الغجريين الى ما بين ٢٥٠ الفا ، ومليون نسمة(٢٠). وفي « مؤتمر الديون » بلندن ، الذي جرى في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات التي افضت الى معاهدة اسرائيل ، تم الاتفاق على عدم قيام المانيا بدفع تعويضات لاية دولة على الاضرار التي لحقت بها ابان الحرب العالمية الثانية الى ان يتسم التوصل الى معاهدة سلام مع المانيا الموحدة ، ولكنها خلقت حالة استثنائية لدفع التعويضات الى اسرائيل . لنتذكر أن الدول الكبرى ، التي ارضت نفسها عن طريق مصادرة الممتلكات الالمانية ، لم تكن الدول الوحيدة التي أكدت حقها في المطالبة بالتعويضات . ويمكن التمييز بين الجماعات التي لحقت بها أضرار من الرايخ الثالث تبعا لعدد القتلى ، ونسبتهم المئوية من الجماعة ككل ، والطريقة التي قتلوا بها وهلم جرا . ولكن في التعويض على احدى هذه الجماعات دون غيرها ، الى ان يعاد توحيد المانيا ، كان عمل المانيا الغربية مشكوكا به من وجهة النظر الاخلاقية . واظهار نفسها بمظهر الدولة الفاضلة الاخلاقية انما ينضح بالنفاق(٢١).

ومثل اخر على ما نود ابرازه هنا هو التجاهل الفظ الذي أبدته حكومة المانيا الغربية لتاثير عملها على الفلسطينيين . فالجميع يدركون بأن تأثير صفقة ما على مصالح اشخاص ليسوا فرقاء في الامر قد يكون احيانا وثيق الصلة باخلاقية الصفقة . لقد قدم توما الاكويني المثل التالي في معرض بحثه للقانون الطبيعي: من الظلم عادة ان تحبس ممتلكات شخص اخر عنه ، ومع هذا لا يجب على المرء ان يعيد سلاحا خطرا الى صاحبه ، اذا ما اعتقد ان هذا الاخير سيستخدمه لايذاء شخص ما . وقد اعترف أديناور بهذا المبدأ رسميا عندما قال انه لا يجوز « اساءة استعمال » المعاهدة . ويعترف قانون تعويضات الجمهورية الاتحادية بهذا المبدأ وقد يذهب الى أبعد منه : فالاشخاص الذين يستحقون عادة التعويض لكونهم تعرضوا للاضطهاد على أيدي الاشتراكيين الوطنيين لا يتلقون أي شيء اذا ثبت عدم جدارتهم ، كأن يكونوا ادينوا في جريمة وحكم عليهم بالسجن اكثر من ثلاثة اعوام، مثلا ، او اذا كانوا يعارضون معارضة نشطة نظام الحرية والديموقراطية الذي تأسس مع القانون الاساسي للجمهورية الاتحادية(٢٢). ولو كان الزعماء الالمان الغربيون حقا مهتمين بالتأثيرات الشريرة لافعالهم على الفلسطينيين ، لكانوا امتنعوا عن الدخول في معاهدة مع اسرائيل او جعلوا العمل الالماني الغربي مشروطا بتنفيذ اسرائيل لمسؤولياتها تجاه الفلسطينيين . ولو وصلوا الى هذا الحد ، لكانوا واجهوا الوعد الذي قطعته اسرائيل لدى السماح لها بدخول الامم المتحدة ، وهو انها ستسمح للاجئين باختيار العودة او التعويض ، بالاضافة الى قرارات الامم المتحدة الاخرى التي قالت الشيء نفسه .

واخيرا فان المقطع المزخرف الذي اعلن فيه أديناور عن استعداده لتحمل التضحيات المادية تحت المقاطعة العربية عوض الامتناع عن القيام بواجبه نحو اسرائيل تجب قراءته في سياق ملاحظات أديناور وبوهم التي تبرز فيها ثقتهما بان المقاطعة العربية ستنهار بسرعة(٢٣). وبالطبع كان لهذا التفاؤل ما يبرره . فقد كان النفط وافرا وزهيد الثمن ، وكانت المانيا قد ابتدأت لتوها فقط تتحول من الفحم الى النفط لتلبية احتياجاتها من الطاقة(٢٤).

واضح انه لا بد لنا من البحث عن أسباب أخرى لقرار المانيا الغربية تعزيز اسرائيل . وانا اجادل فيما يأتي بأن التفسير الصحيح يكمن ، على وجه التقريب ، في الدور الذي لعبته الجمهورية الاتحادية في الحرب الباردة . فقد كانت المعاهدة بدافع المصلحة الذاتية ضمن النطاق الضيق لهذا الدور .

لم تكن حكومة المانيا الغربية تطالب بتوحيد المانيا الشرقية والغربية فحسب بل ايضا بدخول